الباب الأول

المسيرة التاريخية للجات..

- الفصل الأول : تاريخ نشأتها وتطورها .
- الفصل الثاني : أهم مبادى الجات .
- الفصل الثالث : أهداف الجات .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

تاريخ نشأة الجات ، وتطورها

كانت الحرب العالمية الثانية الحد الفاصل للنزاعات العالمية ، حيث تم تقسيم العالم إلى معسكرين ، واحد يتزعمه الاتحاد السوفياتي الذي ينتهج الخط الشيوعي ، والذي يتمحور حول أفكار كارل ماركس ، ومن أهمها أن تتولى الدولة إدارة كافة شؤون الاقتصاد .

والمعسكر الآخر تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والذي ينتهج الخط الرأسمالي ، القائم على نظريات العالم آدم سميث ، وأهمها تقليص الدور الاقتصادي للدولة لتتولى سياسة العرض والطلب ذلك الأمر كله .

ولذلك كله دعت الولايات المتحدة الأمريكة حلفاءها ، لاجتماع يدور حول مسألة مهمة وهي : كيفية إعادة بناء ما دمرته الحرب ، ومن ثم كيفية الحيلولة دون نشوب الحرب من جديد ، ثم التدوال حول الأطر والأسس التي يجب أن يسير عليها الاقتصاد العالمي الجديد .

وبالفعل توصلت الأطراف الرأسمالية الصناعية الكبرى وعددها (٤٤) دولة إلى اتفاقية عُرفت باسم المدينة الأمريكية التي شهدت التوقيع ، وهي (بريتون وودز) ، وقد حضر المؤتمر الاتحاد السوفياتي وبعض الدول النامية كالهند ومصر .

لكن الملاحظ على ذلكم المؤتمر هو الهيمنة الأمريكية التامة ، لماذا ؟

إن الدول الأوربية خرجت من الحرب ، وهي منهارة من الناحية الاقتصادية ، وذلك بسبب الخراب والدمار ، وقد دمرت طاقاتها الزراعية والصناعية والسياحية والخدمية ، مما أدى إلىٰ ارتفاع معدلات البطالة ، وهبوط في الدخل والإنتاج . . .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت الحرب بالنسبة لها فرصة للازدهار والنمو ، على مبدأ القول المأثور : (مصائب قوم عند قوم فوائد !!) .

لقد ظلت طاقاتها الانتاجية تعمل ليلاً ونهاراً ، وذلك بهدف أن تفي بحاجات الدول الحليفة ، لذلك ارتفعت معدلات النمو في الانتاج الصناعي والزراعي ، وهبط معدل البطالة ، وتجمع لديها أكثر من ثلثي ذهب العالم ، فأصبحت أكبر دولة دائنة في العالم . . .

لذلك كانت المهيمنة الوحيدة على مؤتمر (بريتون وودز) ، ولذلك رفض الاتحاد السوفياتي التوقيع على الميثاق . . .

ويمكن القول : لقد انتصر المشروع الأمريكي الذي قدمه العالم الاقتصادي (كنز) ، فتحركت أمريكا لرسم معالم الاقتصاد الجديد ، من خلال إقامة علاقات اقتصادية دولية حرة ، تقوم على استقرار أسعار الصرف بعيداً عن كل ما يقيد التجارة العالمية ، والهدف أولاً وأخيراً هو زيادة حجم الصادرات الأمريكية .

وأهم نتائج مؤتمر (بريتون وودز) ميلاد عدد من المؤسسات ، أهمها :

أ ـ صندوق النقد الدولي .

ب ـ ميلاد البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

ج ـ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) .

* * *

في عام ١٩٤٧م اجتمع ممثلو (٢٣) دولة في (جنيف) ، ووقعوا على اتفاقية تتعلق بالتعريفة الجمركية ، وسميت : الاتفاقية العامة للتعاريف والتجارة : General agreemention tariffs and trade وتم أخذ الحرف الأول من كل كلمة ، فكان : (Gatt) .

وهي في الواقع ليست منظمة دولية تقوم بالتحكيم حال حدوث نزاع ما في مجالات التجارة الدولية ، بل هي مجرد اتفاقية جرت في عدّة جولات ، وذلك بهدف مناقشة أمور التجارة الدولية ، خاصة المشاكل التي تعترض أو الأمور التي تتعلق بالتعريفات الجمركية .

وهكذا بدأ سريان العمل فيها منذ أوائل ١٩٤٨م ، وأسفرت أول جولة عن (٤٥) ألف تخفيض جمركي ليؤثر على (١٠) بلايين دولار من قيمة التجارة العالمية وقتئذٍ ، أي ما يعادل (٢٠٪) من حجم هذه التجارة .

* * *

وأُجريت عدّة مفاوضات على شكل جولات متعاقبة ، شارك فيها غالبية الأعضاء ، وكان أهم الأهداف تحقيق أكبر قدر متزايد من حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية ، وكانت تلك الجولات على الشكل التالي :

١ـ جولة جنيف ١٩٤٧م : وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية ، وشاركت فيها ٢٣ دولة .

٢ـ جولة آنسي (فرنسا) ١٩٤٩م : شاركت فيها ١٣ دولة فقط .

٣ـ جولة توركاي (بريطانيا) ١٩٥١م : شاركت فيها ٣٨ دولة .

٤ـ جولة جنيف ١٩٥٦م : شاركت فيها ٢٦ دولة فقط .

٥ـ جولة ديلون (جنيف) ١٩٦٠ـ١٩٦١م : شاركت فيها ٢٦ دولة فقط .

٦ـ جولة كنيدي (جنيف) ٦٤ـ١٩٦٧م : شاركت فيها ٦٢ دولة ، وتعدت المسألة إلى إجراءات تجارية مهمة .

٧ـ جولة طوكيو (جنيف) ٧٣ـ١٩٧٩م : وتعتبر أهم جولة من الجولات السبع .

لذلك سنتوقف عند الجولتين الأخيرتين :

ـ جولة كنيدي ١٩٦٤ـ١٩٦٧م :

قام الرئيس الأمريكي (كنيدي) بتخفيض التعريفات الجمركية بمقدار (٥٠٪) على جميع السلع ، مما أدى إلى المفاوضات بين المجموعة الأوربية وبين أمريكا ، وتداعى ممثلو (٣٧) دولة إلى اجتماع يهدف إلى تخفيض التعريفات الجمركية على حجم التجارة الدولية .

وبالفعل نجحوا في ذلك ، وكانت قيمة التخفيض (٤٠) مليار دولار ، وهو ما يعادل أربعة أخماس التجارة الدولية وقتئذٍ .

وتؤكد التحليلات الاقتصادية أن المستفيد الوحيد من هذه الجولة هي الدول الصناعية ، بينما لم تستفد الدول النامية منها أي شيء!! .

ـ جولة طوكيو ٧٣ـ١٩٧٩م :

تعتبر جولة طوكيو أكبر الجولات السبع الماضية ، وذلك لاتساع نطاق مشاركة الدول في المفاوضات ليصل عددها إلى (١٠٢) دولة ، إضافة

إلى التوصل إلى العديد من الاتفاقيات التي ساهمت في معالجة كثيرٍ من المشكلات الناجمة من تحرير التبادل التجاري الدولي ، مثل : اتفاقية الدعم ، واتفاقية القيود الفنية على التجارة ، وإجراءات تراخيص الاستيراد ، واحتساب قيمة الجمارك ، واتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية ، واتفاقية الألبان ، واتفاقية التجارة في الطائرات المدنية ، واتفاق مكافحة الإنحراف .

ولا بد من الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية الدولية التي انعقدت فيها جولة طوكيو كانت مغايرة تماماً للظروف الاقتصادية الدولية التي انعقدت فيها الجولات السابقة .

وأهم المتغيرات الاقتصادية التي واكبت جولة طوكيو أمران اثنان هما :

آـ انهيار نظام (بريتون وودنر) : ففي عام ١٩٧١م أُصيب ميزان المدفوعات الأمريكي بالعجز لأول مرة ، وارتفعت معدلات البطالة والتضخم ، مما أدى إلى إعلان الرئيسي الأمريكي (نيكسون) عن تخلي أمريكا عن التزاماتها الخاصة بتحويل الدولار إلى ذهب!! .

ب ـ الانقلاب الذي حدث : حيث نادى الكثيرون باتباع سياسة الحماية التجارية بدلاً من سياسة تحرير التجارة الدولية .

لذلك ظهرت بدايات المطالبة بإصلاح النظام النقدي الدولي أولاً ، ومن ثم إصلاح النظام التجاري ، لكن أمريكا رفضت ذلك بحجة أنه لن يكون هنالك إصلاح نقدي بدون التوصل إلى تحقيق نظام تجاري دولي جديد أولاً .

وهكذا تم الاتفاق على أهم النتائج : كالإعانات والرسوم والموازية

أو التعويضية ، وإجراءات ترخيص الاستيراد ، والتقييم الجمركي ، والعوائق الفنية ، والمشتريات الحكومية . . .

* * *

ثم كانت الجولة الثامنة وهي جولة أورجواي ١٩٨٦-١٩٩٣م :

وكانت أمريكا هي صاحبة فكرة عقد هذه الجولة ، وذلك بهدف العمل على توسيع نطاق تطبيق أحكام الجات ليشمل الخدمات إضافة للسلع ، وكذلك بهدف ممارسة مزيد من الضغط على الجماعة الاقتصادية الأوربية لمنعها من إغلاق أسواقها أمام صادرات الدول الأخرى .

وبالفعل اجتمع ممثلو (١٢١) دولة ، وكان من الدول العربية : البحرين والجزائر ومصر وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب والكويت وتونس .

وتوصلوا إلى نتائج مهمة جداً ، ومنها : إنشاء منظمة التجارة الدولية :

(world trade organization) وتُكتب اختصاراً (WTO) .

لتحل محل الجات ، إضافة إلى تعديل كثير من مواد إتفاقية الجات ، وإحداث الحماية الفكرية ، ومقاييس الاستثمار المستعملة المتعلقة بالتجارة .

ثم تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري تشارك فيه كافة الدول الأعضاء بهدف التوقيع على الاتفاقيات .

وبالفعل عقد الاجتماع في مراكش بالمغرب ١٩٩٤م ، شارك فيه (١٢٥) دولة عضو بالجات ، وبعد مفاوضات طويلة توصلت هذه الدول إلى سبع وثائق مهمة ، وهي :

١ـ منظمة التجارة العالمية .

٢ـ اتفاقية التجارة في السلع .

٣ـ اتفاقية التجارة في الخدمات .

٤ـ الأوجه التجارية لحقوق الملكية .

٥ـ اتفاقية الإجراءات .

٦ـ اعتماد الوثيقة الختامية للجولة .

٧ـ الموافقة على إصدار إعلان مراكش ، والذي يعتبر تلخيصاً لنتائج جولة أوروجواي .

ولابدّ من الإشارة إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة قبل بدء جولة أورجواي ، لأنها هي التي كانت تهيمن على مناقشات الجولة .

لقد شهد الاقتصاد العالمي حالة من الركود التضخمي وخاصة خلال الفترة (٨١ـ١٩٨٣م) ، وتعني : ارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم ، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وهذا ما جعل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتبنى سياسات انكماشية ، مما انعكس على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ثم حدثت أزمات عديدة ، مثل أزمة النفط ، وأزمة الديون الخارجية للدول النامية .

كل ذلك أدى في الدول المتقدمة إلى تبني سياسة الحماية التجارية ، وذلك من خلال العوائق أو الحواجز الغير جمركية : (non-tariff Barriers) مما أدى إلى تقلّص دور التعريفات الجمركية .

إذن : لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في العمل على

نجاح جولة أورجواي ، والهدف هو مصالحها أولاً وأخيراً !! .

ولقد جاء في مذكرات (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق ما يوضح سبب دعمها :

(لقد تبنينا (الجات) لكي لا تقود أوروبا الاقتصاد العالمي . . . ، وأوروبا الغربية وشرق آسيا منطقتان تتمتعان بأهمية خطيرة ، واقتصادنا واقتصاد هاتين المنطقتين ينتجان ثلاثة أرباع الإنتاج في العالم كله ، كما أن أمريكا اللاتينية تمثل بدورها أولوية واضحة ، فهي قريبة منا جغرافياً ويبلغ عدد سكانها (٤٥٠) مليون نسمة ، وبسبب الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تشهدها تلك القارة ، فإنها أصبحت تمثل بالنسبة للبضائع الأمريكية سوقاً تتزايد جاذبيته باستمرار ، هذا بالإضافة إلى الخدمات والاستثمارات . . . ،

وكان من الضروري أيضاً أن تستكمل المفاوضات التي بدأت في الفترة الثانية من رئاسة (ريجان) ، لعقد اتفاقات تجارية جديدة ومتعددة الأطراف بموجب الاتفاقية العامة الخاصة بالتعرفة الجمركية (GATT) ، ولا ريب في أن المزيد من التحرر من القيود هو في مصلحة الولايات المتحدة الدولية المصدرة الأعظم في العالم ، ولكن ثمة سبباً آخر قاهراً كان يدعونا للإسراع في التوقيع على اتفاقية الجات (GATT) ، ونعني به خطر تفتت العالم إلى كتل تجارية إقليمية تقودها المجموعة الأوربية .

إذن فاتفاقية (الجات) ، وحدها هي القمينة بألا تقوم المجموعات الإقليمية باستبعاد الآخرين ، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها) .

* * *

وأهم الموضوعات التي تم مناقشتها في جولة أرجواي ، هي :

آـ دخول السوق : market access

ويعني : المفاوضات والنتائج التي توصلت إليها جولة أوروجواي فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والملابس ونحو ذلك .

وبالفعل فقد اهتم المفاوضون بجوانب المنتجات الزراعية ، وسعوا إلى تحرير التجارة فيها ، وعملوا على إزالة العوائق التي تقف في وجه التجارة الدولية بهذه المنتجات .

لكن الذي حدث هو الخلاف الحادّ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الدول الأوربية وخصوصاً فرنسا ، وكان لهذا الخلاف آثار سلبية على مستقبل التجارة الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالأمور الزراعية ، مع العلم أن فرنسا تدعم المنتجات الزراعية لما تلاقيه من ضغوطات داخلية .

لذلك توقفت المفاوضات أكثر من مرة ، ثم استؤنفت ، وهكذا حتى توصلوا إلى اتفاق (بليرهاوس) في عام ١٩٩٣م والذي يتضمن أهم نتائج جولة أرجواي :

١ـ تقوية وتحري التجارة الدولية في المحاصيل الزراعية .

٢ـ خفض الدعم الذي يقدّم إلى الصادرات الزراعية في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ من القيمة و٢١٪ من الحجم خلال فترة التنفيذ .

٣ـ خفض التعريفات الجمركية على المحاصيل الزراعية بمتوسط ٣٦٪ .

٤ـ ضمان حد أدنى لفتح الأسواق للواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال حصص التعريفات بالنسبة للدول التي لم تبلغ وارداتها من تلك السلع ٥٪ من الاستهلاك المحلي لهذه السلع .

٥ـ خفض الدعم المحلي ـ أي الذي لا يوجه إلى الصادرات الزراعية ـ بنسبة ٢٠٪ خلال فترة التطبيق .

٦ـ أعفت الجولة الدول النامية منخفضة الدخل من التخفيضات الجمركية .

٧ـ مناقشة سلع أخرى ، كالسلع المصنعة ، والمنتجات الاستوائية ، وتتم الاتفاق بشأنها .

ب ـ الخدمات :

طلبت أمريكا من الدول المشاركة في جولة أورجواي إدخال الخدمات ، لكن حدث خلاف حاد بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية حول تحديد مفهوم الخدمات!

فالمتقدمة ترى أن كل ما هو ليس بسلعة يعتبر خدمة ، ينما النامية ترى مفهوم الخدمة ينحصر فقط في المعاملات التي تتطلب انتقال عناصر الانتاج لتقديم هذه الخدمة .

وبعد مفاوضات شاقة وعسيرة توصلوا إلى اتفاقية تقضي بالعمل على تحرير تجارة الخدمات ، والتي تبلغ نسبتها في التجارة العالمية حوالي ٢٠٪ .

ج ـ إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة :

أثير جدل حول مسألة الاستثمار الأجنبي ، فالبعض يرى ـ خاصة الدول المتقدمة ـ أنه يجب إلغاء إجراءات الاستثمار ، وذلك لأنها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة الدولية ، وبالتالي فهي مخالفة لقواعد الجات .

وبالمقابل يرى البعض أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى إفادات كبيرة للدول النامية .

وأخيراً تم الاتفاق في جولة أرجواي على تقييد إجراءات الاستثمار

بالتوازن التجاري ، وتوازن العملات الأجنبية ، واستخدام السلع الوطنية . . .

د ـ القواعد التي تنظم عمليات التجارة الدولية :

وأهمها :

ـ مكافحة الإغراق :

ويقصد به : قيام دولة بتصدير منتج معين بسعر يقل عن قيمته المعتادة أو يقل عن السعر المقابل لناتج مماثل يباع في دولة التصدير .

وعادة ما تكافح الدولة المستوردة عملية الإغراق عن طريق فرض رسم معين ، ولكن شريطة أن لا يزيد الرسم عن الفرق بين السلعة المصدرة وسعر السلعة المماثلة في السوق المحلية للمصدر .

ونوقشت مسألة مكافحة الإغراق في الجولات ، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الأعضاء في جولة أورجواي هي :

١ـ فرض رسوم لمكافحة الإغراق لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .

٢ـ وضع مخططات أو حدود دنيا متعلقة بالإغراق الحدي ، وهذا الحد هو أقل من ٢٪ وتحديد حجم إغراق الواردات بنسبة تقل عن ٣٪ .

٣ـ إعطاء الدول النامية الأولوية في مجال مكافحة الإغراق ، وخاصة الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي عن ١٠٠٠ دولار في السنة .

إضافة إلى ذلك فقد اتخذت إجراءات وقاية تمكن الدول الصناعية من حماية صناعاتها أو سلعهامن منافسة الواردات .

وكذلك فقد تم الاتفاق على وضع ضوابط وأسس لاستخدام الدعم

والرسوم التعويضية : Sub sides and (ountervailing duties) .

وكذلك مسألة فحص ومعاينة السلع قبل شحنها ، وهي مسألة مهمة خاصة بالدول النامية .

ونوقشت مسألة المعايير الصحية والصحية النباتية ، على مستوى الأعضاء في الجات : Sanitary and L hytosanity .

ونوقشت مسألة التقييم الجمركي ، وخاصة في الدول النامية ، وتم الاتفاق على إلقاء عبء إثبات القيمة المعلنة على المستورد بدلاً من الإدارة الجمركية في الدولة المستوردة .

ونوقشت أيضاً مسألة التخفيف من إجراءات ترخيص الاستيراد .

هـ ـ منظمة التجارة الدولية World trade Organisation

في سنة ١٩٤٥ لأول مرة طرحت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية .

وبعد سنوات رفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع!! .

ودار الزمن دورته ، وتطورت عمليات التجارة وتشعبت ، فنادى البعض بإنشاء منظمة للتجارة الدولية ، وكان ذلك .

وتختلف هذه المنظمة عن منظمة (الجات) في عدة نواحي ، أهمها :

إن المنظمة ستشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة أكثر شمولاً عما كانت تفعله جات .

كذلك فالمنظمة ستمارس صلاحية أقوى في تسوية النزاعات .

ومن جانب آخر ، فالمنظمة مثل الجات ، ستسهل تنفيذ وإدارة اتفاق

جولة أورجواي ، وستراجع السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية .

وستوفر برنامجاً لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ، وستتعاون مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي لتحقيق تماسك أقوى في مجال السياسة الاقتصادية .

إذن : أهم مهام المنظمة هي :

١ـ تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على تحقيق أهدافها .

٢ـ توفر المنظمة محفلاً للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية .

٣ـ تشرف المنظمة على سير وثيقة تفاهم تسوية المنازعات .

٤ـ تدير المنظمة آلية مراجعة السياسة التجارية .

٥ـ تتعاون المنظمة مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، وذلك بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية .

و ـ هيئة حل المنازعات :

كان دور مدير عام (الجات) في المنازعات محدوداً ، ولا يتعدى إبداء الرأي فقط ، وكان طلب تكوين تهيئة لحل النزاع بين دولتين يتطلب موافقة أعضاء الجات وبالإجماع ، وكان تشكيل الهيئة يستغرق مدة قد تصل إلى قرابة عام! بينما كان حل النزاع يستغرق سنوات!! .

لكن في جولة أورجواي نوقشت هذه المسألة بدقة ، خاصةً بعد أن حلت منظمة التجارة الدولية محل منظمة الجات ، لتصبح مسألة تسوية النزاعات أمراً ثنائياً بين الأطراف المعنية ، وأصبحت قرارات هيئة حل

النزاع إلزامية لجميع الأطراف ، وبالسرعة القصوى .

لذلك أصبحت عملية التسوية تمر بالمراحل التالية :

ـ (مرحلة المشاورة والمصالحة) : فالدولة المتضررة تطلب عقد مشاورات ثنائية مع الطرف المدعى عليه ، ويلزم الطرف الثاني بتقديم رد بما لا يزيد عن مدة عشرة أيام ، وإلا تطلب الدولة المتضررة إنشاء هيئة لحل النزاع .

ـ (مرحلة تبني قرارات الهيئة) : تصدر الهيئة قراراتها وفقاً لقوانين منظمة الجات ، وعلى الطرف الخاسر تنفيذ تلك القرارات .

ويحق للدولة الخاسرة استئناف قرارات الهيئة ، بحيث تناقش طلبات الاستئناف في مجال منظمة التجارة الدولية .

ـ (مرحلة التعويض والتنفيذ) : في حالة عدم التزام الدولة الخاسرة بقرار الهيئة يحق للدولة المتضررة أن تحصل على تعويض من الدولة الخاسرة ، أو تفويض من المجلس يخولها بالرد الانتقامي .

وهناك إجراءات وأمور تفصيلية أكثر ، لا مجال لسردها في هذا المقام .

لكن يجب أن لا يُنسى وجود مساعي حميدة وتوفيقية ووساطات تتدخل أثناء حل المنازعات ، وفيها الفائدة الكبيرة في هذا المجال .

* * *

الفصل الثاني

أهم مبادىء الجات

أصبح من المؤكد أن الهدف النهائي للجات ولمنظمة التجارة العالمية هو : تحرير التجارة العالمية ، لذلك وضعت عدة مبادىء ـ للجات ـ لتحقيق هذا الهدف وأهمها :

١ـ التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل :

وهذا هو جوهر مفاوضات (الجات) طوال العقود الخمسة الأخيرة ، ثم تبعتها في ذلك منظمة التجارة الدولية ، بحيث أن الهدف النهائي لكل تلك المفاوضات هو التوصل إلى عالم لا حواجز جمركية فيه .

وكان الوصول إلى الهدف يسير بشكل تدريجي ، خاصة من خلال المفاوضات لخفض التعريفات الجمركية وتجميدها ، والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك إلا لضرورات معينة .

وهكذا عملت منظمة الجات وعلى مدى سبع جولات سبقت جولة الأرغواي ، على التحرير التدريجي للتجارة بين الدول الأعضاء وفق مبادىء محددة ، لكن التحرير هذا سار على مسار وحيد هو تخفيض التعريفات الجمركية فقط .

٢ـ الدولة الأولى بالرعاية : Monfavoured Nation Clause

يعتبر هذا المبدأ هو القاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط الجات ، في سعيها نحو تحقيق هدفها النهائي .

لذلك تقضي المادة الأولى للجات بضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً بلا شرط أو قيد جميع المزايا والحقوق والإعفاءات ، التي يمنحها لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ويقبل هذا الشرط عدداً من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقنعة ، مثل الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدولة المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادي معين .

ولرغبة منظمة الجات في تشجيع الدول الآخذة في النمو على تحرير تجارتها البينية يتم إعفاؤها من شرط التجاور الجغرافي الذي تلزم به الدول الصناعية المتقدمة ، دون مجموعة الدول الآخذة في النمو ، حين تقرر إقامة صورة أو أخرى من صور التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، فهذه الدول الآخذة في النمو ، لها أن تقيم فيما بينها اتفاقيات تفصيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لا تقع في نطاق إقليم جغرافي معين ، ولا تلتزم بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية .

ومثالها : ترتيبات الحماية المؤسسة على حجة حماية الصناعة الوليدة في الدول النامية تعفيها الجات من الالتزام بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية ، إلى أن يشتد ساعدها وتقوى على المنافسة في الأسواق العالمية .

٣ـ مبدأ عدم التمييز Nom Discriminntion

ويعني : عدم التمييز بين الدول المختلفة بالنسبة إلى التعامل الخارجي ، وهو ما يُطلق عليه : مبدأ الدولة الأكثر رعاية Most Favored Nation

ومثاله : عندما تفتح أية دولة عضو أسواقها أمام منتج وارد من دولة ما ، فإن سوق هذا المنتج يُعتبر مفتوحاً في الوقت نفسه دون شرط أمام كل الأعضاء الأخرى .

ويعني أيضاً : عدم التمييز بالتعامل بين السلع والخدمات المحلية والأجنبية المستوردة ، وهو ما يطلق عليه : مبدأ المعاملة الوطنية : National Treatment

فبعد استيراد سلعة ما ، وتسديد الرسوم الجمركية المفروضة عليها ، تصبح وكأي سلعة وطنية ، وتعامل بذات المعاملة التي تلقاها السلع المنتجة وطنياً دون تمييز .

٤ـ مبدأ الشفافية :

يتلخص هذا المبدأ في تفضيل الرسوم الجمركية الصريحة ، دون الحواجز الجمركية وإذا لزم الأمر الالتجاء إلى فرض قيود تجارية حمائية ، حيث إنه في حالة اتباع الإجراءات الحمائية للضرورة القصوى ، فإن اللجوء إلى الرسوم الجمركية يكون أخف الضررين .

٥ـ إجراءات الوقاية : Safeguards

في حالة تدفق مفاجيء لسلعة ما ، فيحق للدولة المنضمة للاتفاقية أن تفرض قيوداً تجارية على واردات هذه السلعة ، مما يؤدي إلى إلحاق ضررٍ بالغ بالمنتجين المحليين لهذه السلعة .

وعادةً ما يكون فرض القيود من خلال رفع التعريفات الجمركية المفروضات على تلك السلع بما يتجاوز التعريفات المجمدة والتي التزمتها في جداول التزاماتها .

لكن بشرط الالتزام بإلغاء هذه الإجراءات خلال فترة زمنية محددة ، لأنها إجراءات مؤقتة .

٦ـ الحماية من خلال التعريفة الجمركية فقط : Non-Tariff Barriers

وهذا المبدأ يعني أن حماية السلع الوطنية يجب أن يتم عن طريق التعرفة الجمركية دون غيرها من إجراءات الحماية .

ويدخل في ذلك أيضاً ، منع فرض قيود كمية على المستوردات ، وتحويل كل القيود من غير التعرفة إلى التعرفة الجمركية . .

٧ـ قاعدة التمكين : The Enabling Clanse

خلال جولة كنيدي تمّ الاتفاق علىٰ بعض الاستثناءات التي تعطي الدول النامية بعض التسهيلات للنفاذ إلى أسواق الدول الصناعية ، ومن ثم إلى تقديم الدول الصناعية للمساعدات المالية والقروض بهدف إقامة مشروعات إنمائية تساعد الدول النامية على تخطي أزماتها ، لذلك يعني هذا المبدأ :

أن تعمل الدول الأعضاء المتقدمة على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لمساعدتها في زيادة حصتها في التجارة الدولية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

* * *

الفصل الثالث

أهداف الجات

هناك أهداف كثيرة لمنظمة الجات ، لكن الأهداف الرئيسية المعلنة تتلخص بما يلي :

١ـ إعادة التجارة في السلع التي كانت قد خرجت من الإطار المعدد الأطراف ، ومنها الملبوسات والمنسوجات والزراعة إلى حظيرة المنظمة ـ أي الجات ـ وبشكل تدريجي .

٢ـ الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية ، والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية ، وتشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة في الاستثمارات العالمية .

٣ـ تخفيض التعريفات الجمركية بصورة كبيرة ، بما في ذلك التعريفات على المنتجات ذات القيمة المضاعفة الأعلى .

٤ـ العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل بها ، والارتفاع بمستويات الدخل الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة .

٥ـ فرض الانضباط على جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارية .

٦ـ تحسين قواعد عمل منظمة الجات ونظام تسوية المنازعات الخاصة بها .

٧- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية ، وضمان حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية ، وانتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .

٨- وضع إطار عام للتجارة في الخدمات .

ويمكن القول :

إن منظمة الجات قد حققت الكثير من النجاح ، إذ تمّ تخفيض الحد الأدنى للتعرفة لجمركية لدى البلدان الصناعية الكبرى من (٤٠٪) في أواخر الأربعينات من القرن العشرين إلى (٥٪) بعد جولة طوكيو في ١٩٧٩م ، مع ملاحظة أن هذه التخفيضات تمت في بداية المفاوضات ، بحيث تمّ الجزء الأكبر منها في جولة جنيف عام ١٩٤٧م ، وجولة أنسي عام ١٩٤٩م ، وبعد جولة ديلون عام ١٩٦١م ، وهو ماساعد على نمو حركة التجارة الدولية .

فارتفاع حجم التجارة السلعية اثني عشر ضعفاً ، من (٥٧) مليار دولار عام ١٩٤٧ إلى (٣٥٨٠) مليار دولار عام ١٩٩٣ ، مع ملاحظة أن التجارة في الخدمات قد بلغت (١٠٣٠) مليار دولار مقابل (٣٦٥٠) مليار دولار عام ١٩٩٢ ، منها (١٠٠٠) مليار دولار تجارة في الخدمات .

وقد استفادت الدول المتقدمة كثيراً من هذه العملية بسبب خفض الحواجز أمام التجارة في السلع المصنعة وتهيئة الفرصة لنمو اقتصادي معقول .

ولكن هذه المكاسب تعرضت للخطر في الآونة الآخيرة بسبب عودة ظهور الحماية في الجمركية ، مثل القيود الطوعية على الصادرات

والحصص وتراخيص الاستيراد ، الأمر الذي دفعها للمطالبة بإعادة تنظيم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها .

ولابد من التأكيد على أن من أهم أهداف منظمة الجات تحرير التجارة ، وهذا يعني :

أن يكون النظام محايداً تماماً ، أي أنه يعمل دون تدخل حكومي ، وكلما قل انحراف نظام تجاري ما عن الطريقة التي يمكن أن يعمل بها في ظل الحياد الكامل زادت حياديته ، وهكذا فإن أي تحرّك نحو الحياد يعد تحريراً للتجارة . ويتجلى التحرير في طريقين :

آـ تغير في نظام الأسعار ، خاصة ما يتعلق بمعدلات الحماية الفعلية ، ليؤدي إلى تخفيض المستوى المتوسط لنظام الحماية لفعلية أو الاسمية .

ب ـ تغيير شكل التدخل ، أي الانتقال من نظام الحصص من خلال الضبط الحكومي المباشر (القيود الكمية) إلى استخدام آلية الأسعار وذلك عن طريق التعرفات الجمركية .

* * *